

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

# الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٠ جنيهاً

السنة  
١٩٥ هـ

الصادر في يوم الأربعاء ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٤٣  
الموافق ( ١٧ نوفمبر سنة ٢٠٢١ )

العدد ٢٥٨  
(تابع)



## هيئة الدواء المصرية

قرار رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٢١

### رئيس هيئة الدواء المصرية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مواولة مهنة الصيدلة ؛  
وعلى قانون إنشاء هيئة الدواء المصرية الصادر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩  
ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس إدارة هيئة الدواء المصرية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن إعادة تنظيم قواعد وإجراءات  
تسجيل المستحضرات الصيدلانية البشرية ؛

وعلى قواعد القيد بسجل التصنيع لدى الغير الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ؛  
وعلى ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للعمليات ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

يقصد بالشركة فى تطبيق أحكام هذا القرار ، الشركة التى تقوم بتصنيع مستحضراتها  
الطبية المحلية (البشرية ، البيطرية ، العشبية) لدى المصانع المرخصة من هيئة الدواء المصرية  
لإنتاج مستحضراتها الطبية المشار إليها بنظام التصنيع المرحلى (Toll Manufacturing) .

#### ( المادة الثانية )

يعمل بالقواعد والشروط الواردة بالدليل التنظيمى الصادر من الإدارة المركزية  
للعمليات فى شأن قيد وتحديث قيد الشركات بسجل شركات التصنيع لدى الغير  
بهيئة الدواء المصرية .

#### ( المادة الثالثة )

يتعين أن يكون للشركة مخزن مرخص خاص بها مستوفياً الاشتراطات الصحية  
والطبية السارية ، وبشرط ألا تقل مساحته عن ٢١٠٠م<sup>٢</sup>، كما يجوز لأكثر من شركة ترخيص  
مخزن خاص بها وفق الدليل التنظيمى الصادر من الإدارة المركزية للعمليات .

### ( المادة الرابعة )

يتم تحديث مدة صلاحية قيد الشركة بسجل التصنيع لدى الغير كل عشر سنوات ميلادية إجبارياً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل ، ويقدم طلب تحديث بيانات خلال آخر ثلاثة أشهر من المدة المحددة للقيد .

وعلى الشركات المقيدة بسجل شركات التصنيع لدى الغير قبل العمل بقواعد القيد بسجل التصنيع لدى الغير الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ومضى على قيدها عشر سنوات ميلادية ، التقدم بطلب لتحديث قيدها بالسجل المشار إليه فى موعد غايته ٢٠٢٤/١/١ وبالنسبة للشركات المقيدة بسجل شركات التصنيع لدى الغير قبل العمل بقواعد القيد بسجل التصنيع لدى الغير الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ولم يمض على قيدها عشر سنوات ميلادية التقدم بطلب لتحديث قيدها بالسجل المشار إليه خلال السنة العاشرة من تاريخ قيدها بالسجل .  
ويلغى قيد الشركة بسجل شركات التصنيع لدى الغير حال مخالفة أحكام هذه المادة .

### ( المادة الخامسة )

يجوز إيقاف قيد الشركة بسجل شركات التصنيع لدى الغير لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على وفق الحالات المبينة بالدليل التنظيمى .

### ( المادة السادسة )

يلغى قيد الشركة بسجل التصنيع لدى الغير فى الأحوال التالية :

- ١ - التغيير أو التعديل بسجلها التجارى وعدم إخطار الإدارة المركزية للعمليات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التعديل أو التغيير - بحسب الأحوال - وذلك فى البيانات الآتية : (اسم الشركة - صاحب الترخيص - نشاط الشركة - عنوان الشركة) .
- ٢ - إذا حصلت الشركة على ترخيص مصنع أدوية خاص بها من هيئة الدواء المصرية .
- ٣ - إذا مضت مدة الستة أشهر المنصوص عليها فى المادة السابقة دون أن توفى الشركة أوضاعها ودون عذر تقبله الإدارة المختصة على وفق الدليل التنظيمى .

٤ - إذا لم تقم الشركة بإثبات إنتاج وتداول مستحضر طبي واحد بحد أدنى عند تحديث قيدها بسجل شركات التصنيع لدى الغير وذلك فى حالة ملكية الشركة لمستحضرات مسجلة .

### ( المادة السابعة )

لهيئة الدواء المصرية سلطة الرقابة على شركات التصنيع لدى الغير للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القرار ولها سلطة إجراء التفتيش الفنى على الشركات ومخازنها ، وكذلك على السجلات والدفاتر للتحقق من تطبيق الأحكام الواردة بالقوانين والقرارات وذلك طبقاً للقواعد المقررة فى قانون مزاوله مهنة الصيدلة وقانون إنشاء هيئة الدواء المصرية والقرارات المنفذة لهما .  
وتكون الشركة صاحبة المستحضر مسئولة مسئولية كاملة عن مستحضراتها المسجلة بكافة مراحل تداولها .

### ( المادة الثامنة )

يصدر رئيس الإدارة المركزية للعمليات الدليل التنظيمى لتنفيذ أحكام هذا القرار خلال خمسة أيام عمل من تاريخه ، على أقصى تقدير .

### ( المادة التاسعة )

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويُلغى كل ما يخالفه من أحكام .

رئيس هيئة الدواء المصرية

أ.د. تامر محمد عصام

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

١٠٤٩ - ٢٠٢١/١١/١٧ - ٢٠٢١/٢٥٤٢٨